1983 02 ua -0001-l

العرب - تحاور النائب اللبناني زاهر الخطيب

مسؤولية الكارثة الثلجية يتحملها المسؤول السياسي أو الاداري

إسرائيل إنتهكت المواثيق الدولية وعذبت المعتقلين حتى الموت

من بيروت
بيروت - منار برس - خاص بـ - العرب -

النائب اللبناني زاهر الخطيب الذي عرف بدفاعه عن قضايا الناس وكان له معها جولات وحكايات ابرزها وقوفه مع عمال غندور عند اعتصامهم امام المعمل حفاظا على حقوقهم وتبنيه قضية طلاب الجامعة اللبنانية ومطالبتهم بتحقيق المستوى اللائق .

واليوم في ظل الهموم الوطنية الكبيرة يعيش النائب الخطيب نفس الهموم وان اختلفت واصبحت اكثر حدة كونها تطال مصير وطن وحياة شعب .

حوارنا معه كان محصورا بالقضايا الاساسية للبنان وللمنطقة انطلاقا من تقرير لجنة جبران الى المعتقلين والمفقودين والمخطوفين الى المهجرين في محاولة لاكتشاف الحقيقة لاسيما وانه يشارك فعليا في هذه الهموم .

وفيما يلي نص الحوار :

مبدأ صحيح

● ما هو موقفك من نتائج تقرير لجنة جبران المتعلقة بالكارثة الثلجية؟

- من حيث المبدأ .. عندما تقع اي كارثة في بلد ما فان مبدأ تشكيل لجنة للتحقيق في كيفية مجابهة هذه الكارثة والتحقق من مسؤولية القيمين سياسيا والمسؤولين اداريا التابعين للسلطة السياسية ، من حيث المبدأ هذا مبدأ صحيح وبالتالي اذا كان هناك ثمة ماخذ فيجب ان نعرف اولا ان تشكيل اللجنة مبدأ صحيح من حيث ضرورة محاسبة المهمل او المقصر في القيام في واجباته تجاه المصلحة العامة .

في سياق ما حصل تشكلت لجنة جبران وثبت من التحقيقات التي اجريت والتي لم تنشر ان هناك ثمة مسؤولية تقع على رؤساء ومدراء وقادة الاجهزة التابعة لوزارة الداخلية . وما حصلنا عليه هو تحديد مسؤولية هؤلاء وافعالهم عن مسؤولياتهم بصفتهم كانوا مسؤولين من موقع التقصير .

الملاحظات التي يمكن ان تسجل في هذا الصدد وفق ما تمكنا ان نصل اليه يمكن حصرها بما يلي :

- اولا : لبت ان حصيلة التحقيق استلزمت اقصاء كل المسؤولين في قمم الادارات التابعة لوزارة الداخلية والذي يمكن ان نسجله هو حالة الانقسام التي قامت بين كبير المسؤولين الذي هو وزير الداخلية والذي يشغل منصب رئيس الحكومة هو وفق الدستور لا يتمتع فقط بصلاحيات دستورية وسياسية بل وفقا للاصول الدستورية هو كوزير اول يتمتع بسلطة معنوية تخوله مباشرة المسؤولية على هذه الاجهزة مما يجعلنا نتساءل لماذا حالة الانقسام هذه بين المسؤول السياسي الاول وبين الاجهزة الادارية التابعة له .

فالدستور ينص على ان المسؤولية السياسية تاتي في الرحلة الاولى ذلك لان الوزراء هم الذين يتولون ادارة مصالح الدولة والاجهزة التابعة لهم والمصالح المرتبطة بهم هي خاضعة لسلطاتهم وهذه الاجهزة والمؤسسات والمصالح هي بالتالي الادوات التنفيذية للسلطة السياسية . والغريب في تحديد المسؤولية وفق ما ورد في التقرير ان القائمقامين والمحافظين وقوات الدرك كل هذه القيادات الادارية العليا وحملت المسؤولية وغيبت مسؤولية كبير المسؤولين وكبير المقصرين .

فالملاحظة الاساسية المركزية التي يجب ان يشدد عليها هو دائما محاولة السلطة السياسية طمس مسؤولياتها وتغييب مسؤوليتها وذلك بتحميل المسؤولية للاجهزة الادارية التابعة لها فاذا كان القائمقام او قائد الدرك او مدير قوى الامن ومدير الطرق غير صالحين وهؤلاء في النهاية لا يزالون يشغلون مناصبهم . والسؤال المطروح اليس هناك تقصير فاضح في اويستر هؤلاء في مواقعهم والمسؤول السياسي الاول عنهم يبقى في موقع المسؤولية ، مجرد عدم التحسب لعدم صلاحية وكفاءة هؤلاء المسؤولين هو تقصير اول وبالتالي وجهة نظري كنائب في المجلس النيابي وبما يتمتع النواب من صلاحيات رقابة على السلطة السياسية اضافة صلاحياتهم التشريعية والمالية .

من هو في موقع نيابي وما يمثل هذا الموقع موضوعيا من حق عليه ان يحاسب الحكومة سياسيا ، يجب ان نركز دائما وابدا على مسؤولية السلطة السياسية ولا يجوز ان نزرع في اذهان الجماهير ان هناك ثمة انقسام في السلطة بين الاجهزة من جهة وبين السلطة السياسية من جهة ثانية ، فلا يعنيني مباشرة كنائب ان نحاسب رئيس مخفر او قائد درك او مدير قوى الامن انني كنائب امارس حقي بمحاسبة السلطة السياسية واحملها المسؤولية ، والماخذ المركزي على تقرير لجنة جبران بصرف النظر عن تقييمي الشخصي لصلاحية وكفاءة هذا المدير او ذاك المسؤول الاداري او القضية المركزية هي بضرورة تكريس مبدأ تحميل المسؤولية للسلطة السياسية وان ما حصل يدخل من زوايتين ، الزاوية الاولى تقصير بعدم التحسب لمثل هذه الكارثة الطبيعية والزاوية الثانية عدم الاسعاف والنجدة السريعة وفق ما تقتضيه الموجبات الانسانية في اي مجتمع انساني .

فحكومات تسقط في البلدان التي تعتمد الانظمة البرلمانية . واذكر على سبيل المثال انه في احدى المرات سقط طفل في بئر في ايطاليا ففتحت الصحافة الايطالية والعالمية بكافة اجهزة الاعلام وحملت السلطة السياسية فيها المسؤولية وبالتالي لم تحملها للاطفائي الذي لم يتمكن من الوصول الى البئر . ولم يدخل في تقنية توافر الاجهزة او عدم توافرها لان مثل هذه هي من ان تكون مطلعه ومتحسبة ومتخذة كافة الوسائل من اجل اسعاف المواطنين عند تعرضهم لكوارث سواء طبيعية او غير طبيعية .

اما الجانب الثاني الذي يمكن تسجيل ملاحظة حوله هو ما شاهدناه من تعيين لمسؤولين بدل اولئك الذين اقصوا وجاء البعض من هؤلاء الذين عينو من مواقع لا تفيد انها مواقع شغلوا فيها مناصب مسئولة واثبتوا فيها عن جدارة الكفاءة وعلى سبيل الحصر وهذا ما شاع في الاوساط من ضمن التعليقات من قبل العديد من المسؤلين والنواب ان احدهم عين بديلا عن الذي اقصي ولا نعرف انه يملك من الكفاءة سوى هوية حزبية وحسب .

الحريات العامة

● بوصفك احد اعضاء لجنة الدفاع عن الحريات العامة والمعتقلين السياسيين والمخطوفين والمفقودين . اين وصلتم في هذه القضية ؟

- عند البحث في قضية المعتقلين والمخطوفين والمفقودين مفيد وضع هذه القضية مسبقا في الاطار المبدئي والزمني والمكاني .. لانها من حيث المبدأ قضية تتجلى فيها مسالة الحريات العامة ومدى انتهاك هذه الحريات والحقوق الانسانية الاصيلة في مستويات ثلاثة :

المستوى الاول : قضية المعتقلين لدى القوات الاسرائيلية واقول معتقلين لا اسرى لان اسرائيل على اثر الاجتياح والغزو والاحتلال بدءا من الجنوب وصولا الى العاصمة ومحاصرتها للشطر الغربي من العاصمة ثم اجتياح هذا الشطر والقيام بحملة اعتقالات واسعة طالت العديد من جماهير شعبنا لبنانيين وفلسطينيين .

المستوى الثاني : فقد تمت من قبل القوات اللبنانية فخطف وفقد العديد ايضا من ابناء شعبنا خاصة اولئك الذين كانوا في الشطر الغربي من العاصمة او في المناطق التي تصدى ابناؤها للعدو الصهيوني .

المستوى الثالث من الاعتقالات هي تلك التي حصلت بعد انحسار القوات الاسرائيلية عن الشطر الغربي من العاصمة ودخول الجيش اللبناني الى هذه المنطقة والقيام بعمليات دهم وتفتيش واعتقال بشكل عشوائي طال ايضا العديد من ابناء هذه المنطقة التي تصدت للعدوان الصهيوني . من هنا نسال اين تكمن الانتهاكات في هذه المستويات الثلاثة .

في المستوى الاول : ان الغزو الصهيوني والاحتلال الصهيوني هو انتهاك لكافة التشريعات الدولية .. هذا الغزو ذاته كان انتهاكا للارض ولحقوق الانسان ولسيادة وطن وسعى لتمزيقه وتفتيته وقد تساندت معه اختراقات لكافة التشريعات والقوانين الدولية التي اقرت ومنها اتفاقية جنيف . فهؤلاء الذين اعتقلوا على ايدي القوات الاسرائيلية سيقوا الى معتقلات اعدت خصيصا لاستقبالهم نذكر منها معتقل انصار الشهير ومعتقلات واقبية اخرى داخل الارض المحتلة .. على هذا المستوى فكل التحقيقات التي اجرتها المؤسسات الدولية والمنظمات الانسانية العالمية سواء تلك التي كانت موجودة كمؤسسة الصليب الاحمر ، او تلك التي انشئت خصيصا للبحث والتحري عن اوضاع المعتقلين والمفقودين والمخطوفين اللبنانيين والفلسطينيين والتحقيقات التي قامت بها مؤسسة « ماك بريت » والتحقيقات التي قام بها « المركز التحري الدولي » للتحري عن اوضاع المخطوفين والمعتقلين والمفقودين كلها تؤكد بشهادات حسية وعينية وبادلة متساندة وثابتة من حيث كفاءة الشهود منهم الاطباء الاجانب الذين واكبوا عملية الاجتياح وشاهدوا بام اعينهم عمليات الاعتقال الهمجية البربرية وادلوا بافادات لدى تلك المؤسسات الدولية والعديد منهم ذكر كيف ان العديد من المعتقلين كان يسقط ميتا من شدة التعذيب وبشهادات عينية لاطباء نرويجيين وبنغاليين كان يطلق النار على بعض المعتقلين وهم يساقون الى المعتقلات ولدينا باللغة الفرنسية وضعه المركز التحري الدولي الذي عقد في باريس بتفصيلات هذه الافادات والشهادات والتي نجم عنها ادانة لاسرائيل لانتهاكها مضامين احكام اتفاقية جنيف وكذلك مؤسسة « باك بريت » التي من جملة ما افادت ان عملية الاعتقال لم تكن تستهدف فقط استكمال عملية ابادة الشعب الفلسطيني ولكن اكثر من ذلك ابادة وتدمير ارادة شعب بكامله وعلى حد تعبير رئيس لجنة ماك بريت : ان التهمة التي كانت توجه للفلسطيني فحسب انه فلسطيني فحسب وكان هناك محاولة للتنكيل بهذا الانسان بابشع وسائل التعذيب لكي يضطر هذا الانسان تحت وقع الالام ان ينسى هويته وان يتخلى عن كونه فلسطينيا ويسعى لان يحمل اي هوية اخرى الا ان يكون فلسطينيا . وهذه وفق تعليق مؤسسة ماك بريت من الوسائل اللا انسانية البربرية التي لم تلجا اليها حتى النازية التي استهدفت ابادة شعب ، والقوات الصهيونية الوحشية تستهدف ليس فقط الابادة الجسدية بل تدمير الوجود المعنوي للانسان . هذا على مستوى الاعتقالات التي تحصل وحصلت على ايدي القوات الصهيونية والتي لا تزال مستمرة ويكفي القارىء لهذه التحقيقات اقوال بعض الذين كانوا في معتقل انصار ليرى مدى المعاناة وليأخذ فكرة عن الوسائل البربرية التي يلجا اليها الصهاينة في تدمير ابسط الحقوق الانسانية التي كرست بالاتفاقات الدولية كثمرة لكفاح الشعوب وتطور البشرية .

اما في المستوى الثاني : فهو الذي يتعلق بالقوات اللبنانية ، فالانتهاك الاول الذي يفرض ذاته في هذا المستوى هو استمرارية وجود ميليشيات مسلحة في الوقت الذي طرحت السلطة مبدأ الغاء المظهر المسلح وقامت بجمع السلاح من الشطر الغربي من العاصمة فكانت في كل لحظة تطالعنا وسائل الاعلام عن ضبط كميات من الاسلحة في الاقبية ، وكانت تطالعنا الصحف دائما بصور حول كميات الاسلحة التي ضبطت وعندما قامت الضجة حول عدم تطبيق القانون بعموميته وشموليته في الشطر الشرقي من العاصمة نفذ ما يسمى بمشروع بيروت الكبرى ولكن والتنفيذ مع الاسف لم يكن سوى شكلي فشهود عيان ياتون من هذه المنطقة يرونيان ليس هناك ثمة وجود سوى شكلي لقوات الجيش اللبناني ولم نسمع حتى هذه اللحظة ولو خبرا واحدا ان مكتبا من المكاتب او منزلا من المنازل دوهم وجمع منه السلاح وهو متوافر بكميات كبيرة وهناك انتهاك للدستور وللتشريعات اللبنانية في المستوى الثالث هو ما حصل من ناحية عمليات الدهم والتفتيش والاعتقال التي قامت بها اجهزة الدولة ، فبعد مجازر صبرا وشاتيلا واضطرار القوات الاسرائيلية بحكم الضغط الدولي وبفعل ما سببته هذه المجازر من فضيحة انسانية كبرى ليس على امرها الضمير الانساني ثوب الحداد تراجعت القوات الاسرائيلية ودخل الجيش اللبناني الى الشطر الغربي من العاصمة وهنا بدات بعد مجازر صبرا وشاتيلا التي استهدفت الانسان وحتى الجياد بدات مجازر الحريات

ويغيب المعتقل ويرمى في قبو من اقبية الدولة وفي ذلك انتهاك صارخ للدستور وللتشريعات اللبنانية ولحقوق الانسان التي ساهم لبنان مع سائر البلدان في اقرار هذه الحقوق او بالاحرى في اعلان هذه الحقوق .. لبنان الذي ساهم في ١٠ كانون الاول سنة ١٩٤٨ باعلان حقوق الانسان ويعتبر ملزم معنويا باحكامه تم فيه اختراق حرمة الدستور وما كفل من ضمان لحرية الانسان الشخصية بالا يعتقل الا وفق ما تقتضيه التشريعات واذا اعتقل ان يعتقل وفق الاصول القانونية التي تفترض مذكرة توقيف لاعتقاله ، واذا اعتقل بموجب مذكرة توقيف ان يحال امام هيئة قضائية ليعرف اولا التهمة الموجهة اليه وليكون له الحق بممارسة حق التظلم اي حق اللجوء الى المحاكم للدفاع عن نفسه بتوكيل محام له .

وفي هذه المستويات كل الذين اعتقلوا لم يمثلوا امام القضاء حتى هذه اللحظة ولم يسجنوا في السجون التابعة للهيئات القضائية بل تبين في ما بعد انهم كانوا يرمون في اليرزة او في بدارو اي في مؤسسات تابعة للجيش وقوى الامن الداخلي .

ان الملاحظة الواجب تسجيلها هو ان هذه العمليات تناولت الاهالي والمواطنين القاطنين في الشطر الغربي من العاصمة الذين كانوا موضوع محاصرة من قبل القوات الاسرائيلية وعانوا عمليات القصف برا وجوا ومن الحصار التموينى والطبي وكم من الحكايات تروى حول ما جرى خلال محاصرة هذه المنطقة فزجاجات الحليب للاطفال كانت ترمى في الشارع وتحطم قبل ان تصل الى الشطر الغربي من العاصمة وكميات المصل كانت تداس بالاقدام مثل هذه الاعمال الهمجية كان المقصود منها احباط الحركة الشعبية واحباط المواطنين الذين عانوا في الاحياء الفقيرة والذين تصدوا في الشوارع وواجهوا الحديد والنار ووضعوا على بساط البحث كل اسطورة وجبروت التقنية الاسرائيلية .

الصورة المأساوية

هذه عناوين عريضة للصورة المأساوية التي ذبحت فيها الحريات العامة في هذه المنطقة بعد ان ذبح فيها الانسان وبعد ان علا صراخ الامهات والشقيقات والزوجات واهالي المعتقلين تنادي هؤلاء في ما بينهن واتخذن لانفسهن مقرا وتم في هذا المقر استكتاب اسماء المعتقلين والمفقودين ونظمت لوائح باسمائهم وتوجهوا الى الراي العام بمؤتمر صحافي وواكب هذا التحرك مبادرة من قبل بعض المحامين الذين استجابوا للدور الذي عرف به المحامي مدافعا عن المظلوم فشكلنا لجنة سميناها « لجنة المحامين للدفاع عن الحريات العامة اخذت على عاتقها طرح هذه القضية على مستويات ثلاث :

المستوى الاول ، وقد ضمت اللجنة نوابا محامين اخذوا على عاتقهم مهمة تقديم سؤال نيابي الى الحكومة حول قضية المعتقلين والمفقودين والمخطوفين وتناولوا ايضا من خلال النواب المحامين قضية الديمقراطية بشكلها العام وكيف شوه وجهها .

هذا في المستوى النيابي اما من الناحية المهنية فقد جرت اتصالات مع المسئولين مع رئيس الحكومة ، مع وزير الدفاع ووزير العدل .

اما التحرك الثالث كان على المستوى الدولي فبعد ان تحركت اللجنة في هذه المستويات ولم تلق الا وعودا ارسلت العديد من البرقيات لاتحاد المحامين العرب الى الصليب الاحمر ، الى لجنة حقوق الانسان ، الى مركز التحري الدولي عن اوضاع المعتقلين وغيرهم . الى مؤسسة ماك بريت والى مؤسسة راسيل للسلام وشاركت اللجنة ممثلة باحد اعضائها بحضور مؤتمرين احدهما عقد في باريس والثاني في جنيف .

وفي سياق هذا التحرك وفي ما تتسع دائرة الانتهاكات لحقوق الانسان الاصلية وللديمقراطية بدا مع موجة الصقيع يسخن وضعا انسانيا الا وهو وضع المهجرين فسارعت اللجنة الى الاعلان عن تضامنها مع هذه القضية فهؤلاء مهددون بالتسرد وبالتالي فان عدد القضية هي قضية انسانية قبل ان تكون قانونية .

● وهل من خطوات عملية لحل قضية المهجرين ؟

- لقد قدمت اللجنة من خلال نوابها المحامين سؤالا الى الحكومة اللبنانية حول قضية المهجرين مع فكرة موجزة حول بعض الوقائع لا سيما في ملاحقة المهجرين لاخلاء المساكن المتواجدين فيها وبعضهم يتعرض للاعتقال كوسيلة لدفعهم اخلاء المسكن وسبق لرئيس الحكومة ان قال لبعض المهجرين « لاتتسلموا الانذارات ولا توقعوا » في حين ان بعض مخافر قوى الامن ما تزال تلاحق المهجرين لطردهم من المنازل وهذا يحتم تعاون الحكومة على تسوية قضية المهجرين لانه لا علاقة لنا برئيس مخفر او باي موظف اخر والمسئولية تقع على عاتق المسئول السياسي وبالتالي على الحكومة ان تحدد موقفها ازاء هذه القضية ، التي باتت ملحة جدا بقدر ما هي انسانية جدا اخطر من ان تحتمل بعد اليوم مماطلة او تسويفا فيما يطرد بالقوة بعض المهجرين من مساكنهم ويشردون مجددا او يهددون بذلك فتراهم في الشوارع ثائرين او على ابواب المسئولين شاكين .

وبالتالي لا يجوز الاستمرار على هذه الحالة والعمل على معالجتها في سياق حل سياسي وطني شامل لكافة المهجرين .

● النائب زاهر الخطيب ويبدو وراءه اهالي المفقودين ●

● من المؤتمر الذي عقد للمطالبة بالمفقودين والمخطوفين ●

يجب العمل على حل قضية المهجرين حلا عاجلا وسريعا